العدد(1359) السنة السادسة - الاحـد(2) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فاعليــة ايرادات النفــط في تحقيق التنمية الاقتصادية

مكي محمد ردام

قبل قرن من الزمان خاطب مفكر رفاقه بعد نجاح الثورة قائلاً- هذه السلطة بين ايديكم فماذا انتم فاعلون بها؟!

فكان ان أجتهدوا او اختلفوا الى ثلاثة تيارات متقابلة (يسار. يمين. وسط) حتى يومنا هذا وكل تيار له نظريته المستقبلية في التنمية. وفي اواسط السبعينيات من القرن الماضي، بعد نجاح تأميم النفط العراقي وارتفاع اسعاره في السوق العالمية، وتراكم راس المال الوطني مع عدم تبني ستراتيجية اقتصادية مستمدة من خصائص واقع الاقتصاد العراقي وخضوع اجهزة التخطيط الاقتصادي الشديدة المركزية الى نظام اوامري احادي التفكير والارادة كانت نتيجة ابتداع ما سمي في حينه بالتنمية الانفجارية، واذكر عند توجهنا حينها بالسؤال عما تعنيه هذه التسمية اجاب المسؤول الاول:- بانها تعني الصرف والانفاق في جميع المجالات والاتجاهات بغض النظر عن حاجة هذه القطاعات ولم يستطع اضافة جملة واحدة على تعريف التنمية الانفجارية هذه لكن الاعلام المهيمن انذاك اعتبرها فتحاً جديداً للتنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ومن حسن حظهم وبسبب ضخامة الايرادات المتحققة وقوى سعر الصرف للدينار العراقي وقمع الرأي الاخر في الداخل ورشوة المؤسسات الخارجية قد ساهمت على تغطية العجز المزمن في المدفوعات وتكريس الاقتصاد الاحادي الجانب المعتمد على ايرادات القطاع النفطي.

الان وبعد نحو ٣٣ سنة تتكرر نفس التجربة الاقتصادية ولكن لنظامين سياسيين مختلفين من عدم الاستفادة من فوضى وخطأ السياسة الاقتصادية لعراق السبعينيات وما بعدها من اهمال متعمد واضح في وضع سياسة اقتصادية عراقية تنطلق من العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي ترسم المستقبل العراقي وهي.١- النفط ٢- التنمية.٣- الديمقراطية.

واذا كان سوء الوضع الامني واهمية الاستقطاب الشعبي وواقع الهجرة في الداخل والخارج يمكن اتخاذ اجراءات وقرارات اقتصادية في زيادة الرواتب والاجور تنطوي على ابعاد سياسية على حساب البعد الاقتصادي في زيادة القدرة الشرائية وتحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار باتباع سياسة نقدية مالية متوازنة معتمدة تعظيم الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات المنتجة والصناعة والزراعة والسياحة) وما يمكن الاستفادة هنا في المرونة الكبيرة التي يتسم بها الاقتصاد العراقي عن غيره من بقية اقتصادات البلدان النامية (سنشرحها في موضوع مستقل) في وضع ستراتيجية التعامل مع الايرادات الجديدة التي تحققت على نحو مفاجيء مستمدة من نصوص وجوهر الدستور والتي وردت في عدد من موارده وكذلك توجهات وثيقة التنمية الوطنية(٢٠٠٥-٢٠٠٧ وهي:

- توزيع الايرادات حسب الكثافة السكانية.
-المناطق الجغرافية المتضررة التي اهملها النظام السابق.
- البناء التحتاني للقطاعات الانتاجية.
- التنمية البشرية وتربية،صحة،صرف صحي،تكنلوجيا.
- اقامة المشاريع الاقتصادية العملاقة الاستراتيجية التي تحقق التنمية المستدامة التي تحدثنا اعلاميا عنها والتي تحافظ على ثروتنا الوطنية من الهدر والضياع. ففي القطاع الصناعي ١٩٢ منشأة مملوكة للدولة يبلغ مجموع عامليها ٥٠٠ الف شخص وان البعض منها غير مجدي اقتصادياً وانها تحتاج الى ٩٠٠ مليون دولار لاعادة تأهيلها وادامتها بالدورة الاقتصادية.

وفي القطاع الزراعي تهدر الثروة المائية باقامة دول الجوار (تركيا. سوريا. ايران) السدود وخزانات المياه وفق برامج مرحلية وان الكميات الداخله الى العراق وهي بحدود ٧٧ مليار م٣ تنحدر النسبة الاقتصادية منها امام اعين المسؤولين والعالم صوب البحر دون الاستفادة منها في استصلاح الاراضي الزراعية خاصة في الوسط والجنوب.

- والاحتياطي من الغاز الذي يقدر بـ١١٠ تريليون قدم٣- يبقى العراق من البلدان القلائل التي تتفرج على احتراق ملايين الامتار المكعبة سنويا بانتظار استثمار الغاز الحر والغاز المصاحب لعملية انتاج واستخراج النفط فقد بلغ انتاج العراق من الغاز الطبيعي في عام٢٠٠٢ حوالي ٨٣ تريليون قدم ٣ بينما كان٢١٥ تريليون قدم في عام١٩٨٩. ولما كان معظم الغاز في العراق مصاحبا لانتاج النفط فان تحقيق زيادة في انتاج النفط سوف ينعكس مباشرة على قطاع الغاز وفي الوقت الحاضر فان معظم الغاز المصاحب يحرق في الهواء من دون استثمار.

واذا ندرك جيداً ان ابرز مظاهر الازمة الاقتصادية والمعيشية عندنا هو استمرار بقاء الاقتصاد الوطني رهينة القطاع النفطي اي اعتماد الدولة الكلي على ايرادات النفطية في تمشية شؤون الدولة المختلفة وخاصة في اقامة الدعائم الانية لبقاء النشاط الاقتصادي بقدراته المحددة حالياً ثم زيادة دور القطاع الخاص يعني زيادة دعم الدولة المباشر له وتحويله الى قطاع طفيلي بدلاً من تقويمه ليكون مؤهلا على المنافسة في السوق المحلية والاجنبية.

ولحل هذه الازمة يدرس الفريق الرسمي والسياسي طريق الهروب منها اتباع الحلول السهلة بتوزيع الايرادات النفطية نقداً بين المواطنين.

وهو الاسلوب السهل الذي يفتتح الطريق واسعاً للتخلص من المسؤولية الصعبة في تطبيق وتوزيع النسب والمعايير العلمية بين الاستثمار العام والميزانية التشغيلية وفي القطاعات الانتاجية المختلفة والاستيراد.وهو اسلوب تتبعه عادة الانظمة الديكتاتورية لكسب تاجير الاغلبية الفقيرة المحرمة وتشغيلهم مؤقتاً في المطالبة ببناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني والخدمات الاساسية في الصحة والطاقة والنقل وتحسين البيئة.

وهنا يجب الانتباه والتركيز جيداً الى قراءة وتطبيق الفقرة ثالثاً من المادة ١١٨ التي تنص على ان تخصص للاقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً تكفي للقيام باعبائها ومسؤوليتها مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها ونسبة السكان فيها.

ويبدو ان وثيقة التنمية الوطنية استندت إلى هذه المادة واعتبرته المربع رقم(١) تحت عنوان نظام التوزيع العام ضمن السياسة النقدية والمالية وطرحت شكلين في توزيع الايرادات هما.١- التوزيع العيني بواسطة نظام البطاقة التموينية بتجهيز المواطنين بسلة غذاء شهرية اعتبرته وسيلة فعالة للوصول الى الفقراء وفعلاً تم تخصيص٤ مليارات دولار في موازنة٢٠٠٥ اي ١٥٠دولاراً للفرد العراقي سنوياً لتغطية تكاليف الحصة التموينية.

ويعكس عدم قناعة وثقة التنمية بقبول التوزيع العيني بتوجيه انتقادات شديدة وهي ان التوزيع العيني للحصة تحول دون المستوى.

١- امكانية الاتفاق على الاولويات العاجلة للبنية التحتية والصحة والتعليم.
٢- ارتفاع كلفة ايصال ما يعادل دولاراً واحداً الى ٦,٣دولار.
٣-يشمل هذا النظام الفئات غير الفقيرة.
٤- اثاره السلبية على القطاع الزراعي لاعتماده استيراد السلة الغذائية.

ونرى من الواجب مناقشة هذه الانتقادات من منظور اقتصادي كالاتي:١- ان الانفاق على البناء التحتاني الذي يرتكز عليه البناء الاقتصادي للبلد من طرق وجسور ونقل وطاقة وصحة وتعليم... يدخل ضمن الانفاق الاستثماري وضمن كل قطاع وليس ضمن نظام التوزيع.

٢- ان ارتفاع الكلفة من دولار واحد الى ٦,٣ دولار لقيمة مواد الحصة يقع ضمن دائرة الفساد الاداري والمالي، ويعالج ضمن هذه الدائرة.

٣- لا يصح الحديث عن الفئات غير الفقيرة من السكان لا تخاذ قرار اقتصادي اجتماعي يشمل٩٨٪ من السكان لبلد تتحدث وثائق الامم المتحدة والوكالات المتخصصة عن نسبة مخيفة من سوء التغذية وخط الفقر او ان البعض يستكثر على العراقيين حيازة وعرض ما يفيض عن حاجتهم باسعار ادنى من سعر السوق وما لها من تأثير كمي ونفسي مباشر في خفض الاسعار او ما قد يقدمونه كاعانة الى المقربين والمحتاجين منهم.

٤- التوزيع العيني ونظام البطاقة يمكن ان يعزز الانتاج والانتاجية للقطاع الزراعي باعتباره سوقاً محلية تقدر بـ٣٠ مليون مستهلك توفر كذا مليار دولار سنوياً.

ثانياً: التوزيع النقدي

وهو استبدال الحصة التموينية بمبالغ نقدية لجميع العوائل العراقية ومن المدهش ان تدافع الوثيقة عن تنفيذ الحصة دون ذكر سلبياتها على الوجه التالي:-

- تقلل نشوة الاقتصاد العراقي باعتباره يعيق الانتاج المحلي.. هكذا... اذن؟
- شفافية استخدام الايرادات النفطية.
- تشجيع الاعمال الخاصة.

تكامل مع الاقتصاد العالمي.

وتحذر الوثيقة من ان اتباع نظام الحصة العينية يقود الى نتائج ركودية وديناميكية وما يتطلب من عناية وحذر بسبب تعقيدات تنفيذ البرنامج عن الحساسية السياسية واحتمال ترسب العيوب في ضمان تسلم كل عراقي مبالغه كاملة وفي الوقت المحدد وان يكون قادراً على شراء الغذاء الكافي من السوق.

فاذا لم يتسلم عدد قليل من الناس المبالغ المخصصة لهم او اعتبرت غير كافية فان التحول الى النظام الجديد سوف يتعرض الى اضرار كبيرة اضافة الى ان نظام التنفيذ هذا معرض الى:

- التزوير- سرقة الاموال المخصصة.
- عدم ضمان سلامة تغذية الفرد والاسرة وتمكين النساء.
- سوء التصرف بالموارد الاقتصادية، خاصة في قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والمفرد والنقل والبنوك.

والان نجد من المناسب ان نوجه نفس السؤال الى من تهمه عملية الاصلاح الاقتصادي.

هذه هي الايحاءات النفطية بين ايديكم فماذا انتم فاعلون بها؟؟

على ألا يكون الجواب على طريقة الميزانية التكميلية لعام٢٠٠٨ التي تعلن عن سذاجة الفريق الاقتصادي المسؤول وعجزه عن متابعة حقيقة وواقع نسب تنفيذ مشاريع خطة ٢٠٠٨ ومقارنته مع نسب تنفيذ خطة ٢٠٠٧ المنتهية فيما اذا كانت تحتاج فعلاً الى تخصيص ٢٠ مليار $ فعلاً دون موازنة واحتساب الطاقة التصميمية المتاحة للجهاز الفني والاداري والبشري قبل العنصر المالي في التنفيذ في قوانين زمنية هي من اهم عناصر تنفيذ الخطة وثانياً ان معنى الميزانية التكميلية تعني تحقيق سرعة في تنفيذ المشاريع غير متوقعة او محسوبة عند اعداد الميزانية مما ادى حدوث اختناقات في بعض مفاصل التنفيذ مما يتطلب تخصيص مبالغ اضافية لاستكمال تنفيذ نفس الخطة المقررة والمصادق عليها وليس حصول البلد على ايرادات جديدة مفاجئة. ثالثاً: كان اعلان الميزانية التكميلية ينطوي على بعد سياسي اعلامي وليس على متطلبات او مستلزمات البناء والاعمار الميداني وكذلك المالي.

مما يتطلب من الفريق الاقتصادي الذي يقدم مشورة الميزانية التكميلية ان يتوخى الجانب المهني خاصة لحكومة تقوم بمهام اقتصادية متعددة الجوانب والمهام السياسية والاجتماعية والامنية داخلياً وخارجياً كي لا تبدو من السذاجة ان تكشف عن خلل فاضح في كيفية التصرف المتوازن علمياً وميدانياً لهذه الايرادات.

من الواقع الاقتصادي

تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي

د.منى تركي الموسوي

هنالك رأيان مختلفان في تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، يتجه الرأي الاول باستبعاد وصول الازمة الى العراق على المدى القريب او المتوسط، مبررين ذلك بأن حجم التعاملات العالمية في السوق العراقي تكاد لا تذكر، اما الرأي الآخر الذي اتفق معه تماما، هو ان الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن الاقتصاديات العالمية التي تأثرت جميعها بهذه الأزمة بدرجات متفاوتة، الازمة التي بدأت في الاسواق الامريكية لتصل خلال يومين الى الاسواق الاوروبية، وفى أسبوع انتقلت إلى اليابان والصين وباقى دول شرق أسيا وصولا الى الدول العربية، ذلك ان العراق بلد منتج للبترول وقد تراجع الطلب عليه وانخفضت اسعاره لتصل إلى دون ٦٠ دولاراً، بعد أن وصلت الى١٥٠ دولاراً قبل شهر ايلول الماضي، مع توقعات باستمرار هذا التراجع. لذلك سيكون لهذا الانخفاض أثر مباشر في الاقتصاد العراقي سلبا او ايجابا، فسيكون سلبا عند انخفاض حجم صادرات البترول، اذ سيقابلها انخفاض في الواردات المالية، وبالتالي ستتأثر الموازنة المالية في العراق العام المقبل، وستتأثر مشاريع الاعمار والبنى التحتية والخدمات العامة التي نأمل انجازها في اسرع وقت للحاجة الماسة اليها.

وسيكون ايجابا على الموازنة العامة التي تتحمل مليارات الدولارات لدعم المنتجات النفطية لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي منها، ولدعم الحصة التموينية، اذ شهدت الاسواق العالمية انخفاضا حادا في أسعار السلع الغذائية في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية، مما يمكن ان يوجه هذا الدعم إلى مجال آخر نحتاج إليه فى الموازنة، ولابد من اعادة هيكلتها وفقا للاولويات.ويبدو ان اسواقنا لم تتأثر بانخفاض اسعار السلع الغذائية عالميا، ولا بانخفاض اسعار المحروقات (غاز، نفط، بنزين)، ولا بانخفاض اسعار الطاقة الكهربائية (المولدات الاهلية) وحافظت على مستوياتها الى ما قبل الازمة المالية.ولكن نجد ان معظم حكومات دول العالم سواء المتأثرة بالازمة المالية الراهنة او المتوقع ان تتأثر بها، بادرت باجراء سلسلة من الدراسات والحلقات النقاشية والاجتماعات الموسعة مع مختلف قطاعاتها الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والمصرفية، بمشاركة القطاع الخاص لوضع رؤية شاملة على المدى القريب والبعيد للحفاظ على معدلات نموها الاقتصادي، ومتابعة التأثير السلبي للازمة، فضلا عن اتخاذ اجراءات رصينة لتجنب تداعياتها على اقتصاداتها، واعادة النظر بآلياتها وسياساتها وتشريعاتها في هذا المجال.فهل ستبادر حكومتنا وكذلك القطاع الخاص (اتحادات الصناعة والتجارة والزراعة والمنظمات الاقتصادية وجمعيات الاعمال) دراسة ومناقشة الازمة بموضوعية وواقعية اسوة بما اتخذته بقية الدول العربية، ام انها مع الرأي الاول الذي اشرت اليه آنفا باستبعاد وصول الازمة الى العراق.

> ان اسواقنا لم تتأثر بانخفاض اسعار السلع الغذائية عالميا، ولا بانخفاض اسعار المحروقات (غاز، نفط، بنزين)، ولا بانخفاض اسعار الطاقة الكهربائية (المولدات الاهلية) وحافظت على مستوياتها الى ما قبل الازمة المالية.ولكن نجد ان معظم حكومات دول العالم سواء المتأثرة بالازمة المالية الراهنة او المتوقع ان تتأثر بها

في ندوة لملتقى المستقبل الثقافي:

الأزمــة الماليــة العالمية لن تنتهي قبل عامين!

بغداد/المدى

توقع الباحث الاقتصادي العراقي شهاب أحمد الفضلي استمرار آثار الأزمة المالية العالمية لمدة عامين أخرين طالما ظلت الإجراءات الحكومية العالمية متضافرة للقضاء عليها، كما توقع تدهور أسعار النفط، دون مستوياتها الحالية، المتدنية أصلا، اذا لم تسارع الدول المنتجة لتخفيض انتاجها بما يتناسب مع حالة الركود التي تشل الحركة الإقتصادية العالمية.

جاء ذلك في بيان صحافي لملتقى المستقبل الثقافي تلقت المدى نسخة منه، واضاف ضيف الباحث شهاب الفضلي، وكرست لمناقشة (الأزمة المالية العالمية..أسبابها ونتائجها المستقبلية)، وحضرها العشرات من المثقفين والأدباء وناشطي المجتمع المدني.

أرجع الفضلي أسباب الأزمة الى طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، فدورته الإقتصادية المعروفة، لاتحتاج الى تفسير أو إجتهاد، وهي تناوب الركود والإنتعاش، مستشهدا بالأزمات المالية والركود الاقتصادي وحالات الإنتعاش التي تتالت طوال قرن ونصف من الزمان.

من ناحية أخرى أوضح الكاتب أحمد محمد أحمد مدير الملتقى، النهج الإقتصادي الذي تبنته منظمة (أين حقي..؟) راعية الملتقى، والذي يعتبر أن تأمين الحاجات الإنسانية الأساسية للإنسان مثل (المأكل والمشرب والملبس والمأوى) من واجبات الدولة، وعليها ترك ما دون ذلك للقطاع الخاص معتبراً اياه أقرب ما يكون الى العدالة الممكنة التحقيق، لاسيما في العراق، صاحب الثروة الطبيعية الهائلة.

وزير الكهرباء يحذر الشركات المتلكئة في تنفيذ مشاريعها

بغداد/المدى

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الكهرباء أن وزير الكهرباء كريم وحيد حذر، الجمعة، الشركات المتلكئة والمتأخرة في تنفيذ مشاريع إنشاء محطات كهربائية، باتخاذ إجراءات قانونية بحقها في حال عدم انجازها المشاريع في أوقاتها المحددة حسب العقود المبرمة معها. ذكرت ذلك (اصوات العراق) واضافت ان الناطق الرسمي عزيز سلطان قال أن "وزير الكهرباء زار اليوم الجمعة محطتي النجف الغازية اللتين تعملان بطاقة كلية قدرها ٦٥ميكا واط إضافة الى الوحدة التي تحت التأهيل والتي ستكون بطاقة ٥٠ ميجا في حال انجازها."

وتابع انه زار كذلك المحطة الغازية الجديدة في النجف التي يجري العمل بها من قبل شركة عراقية والتي من المؤمل اكمال انجازها منتصف عام ٢٠٠٩ المقبل وبواقع وحدتين كل واحدة منها ١٢٥ ميجا واط

ولفت النظر الى ان "الوزير أعرب عن عدم رضاه على الأداء، مطالبا الشركة بتسريع العمل والالتزام ببنود العقد محذرا من اتخاذ إجراءات قانونية في حال حصول تلكؤ فيها."

واشار سلطان الى ان الوزير "زار الموقع المعد لنصب محطة الحيدرية بين النجف وكربلاء في خان النص التي تنشا بتمويل من المنحة الايرانية للعراق والتي كان من المفترض بدء العمل بها حال تخصيص الارض وتهيئتها."

في السابع من نيسان الماضي الا ان العمل لم يبدأ بها من قبل الشركة الايرانية." مبينا ان الوزير "طالب بمخاطبة الشركة الايرانية للإيفاء بالتزاماتها والبدء فورا بالعمل على نصب المحطة التي ستكون بطاقة ٣٠٠ ميكا واط وبواقع وحدتي توليد كل وحدة منها بطاقة ١٥٠ ميكا واط."

اقتصاديات الظل

هــــدر الــطــاقــة الكهربائية

هادي طعمة

لا خلاف على ان الانفاق على توليد الطاقة الكهربائية يتطلب الكثير من التخصيصات المالية التي تتجاوز الملايين الى المليارات.وذلك ما يدركه المواطنون ويعرفه العاملون في دوائر الوزارة المختصة خصوصا معرفة تفصيلية.لكن ما يحدث في الحياة اليومية هدر لكثير من هذه الطاقة وللنفقات التي تستلزمه.

يحدث الهدر مثلا حين يجري تزويد المواطنين بالكهرباء في اوقات تشغيل (المولدات) الخارجية فتذهب الاستفادة منها لمصلحة اصحاب المولدات وبخاصة انهم لايعوضون عن مدة تشغيل الكهرباء الوطنية دقيقة واحدة كأن اتفاقا خاصاجرى بين الطرفين (تمنح) دائرة الكهرباء التيار والنفقات المصروفة الى اصحاب.المولدات ليقبضوا الثمن دون ان ينفقوا شيئا،في حين ان التيار مخصص للمواطنين الذين يضطرون الى الدفع لمن لم يزودهم بهذه الخدمة، وهو دفع مضاعف قياسا الى ما تتقاضاه دائرة الكهرباء، الامر الذي يسبب ضغطا على النفقات البيتية، في اوقات تنفلت فيها اسعار كل لوازم الحياة اليومية..

ففي ذلك وحده خصوصا هدرصريح للطاقة الكهربائية واموال الدولة وتبرع با موال الناس بالرغم منهم يقدمه المعنيون بالاتفاق لحساب اصحاب المولدات من جيوب الناس الذين اتعبهم ضغط التضخم والاستغلال!

النفط يغلق مرتفعاً ويسجل تراجعاً شهرياً هو الأكبر على الاطلاق

ذكرت انباء نيويورك ان النفط ارتفع نحو ثلاثة بالمئة يوم الجمعة بفضل موجة شراء لتغطية مراكز مدينة في أواخر المعاملات لكن تدهور الطلب دفع الخام الى أكبر تراجع شهري على الاطلاق في تشرين الاول. واضافت (رويترز): وصعد الخام الأمريكي ١,٨٥ دولار أي ما يعادل ٢,٨ في المئة ليتحدد سعر التسوية عند ٦٧,٨١ دولار للبرميل لكنه ختم معاملات الشهر منخفضا أكثر من ٣٢ في المئة وهو أكبر تراجع شهري على الاطلاق مع استمرار تباطوء الطلب في الولايات المتحدة وسائر كبرى الدول المستهلكة.

وتقدم مزيج برنت في لندن ١,٦١ دولار مُسجلا ٦٥,٣٢ دولار.وقال روب كورزاتكوفسكي محلل العقود الاجلة لدى أوبشنز اكسبرس في شيكاجو ان النفط «يرتفع مدفوعا بأسواق الاسهم وربما بعض عمليات التغطية لمراكز مدينة.»وارتفعت الاسهم الامريكية أكثر من اثنين بالمئة مع صعود أسهم الشركات المالية وسط تفاؤل بشأن علامات جديدة على ذوبان الجليد في أسواق الائتمان لكن مؤشر داو جونز لايزال بصدد أسوأ شهر له في عشر سنوات.

وعلى مدى ثلاثة أشهر خسر النفط مكاسب كوّنها في أكثر من عام حيث تراجع الى ما دون النصف منذ سجل ذروة اسعاره ١٤٧,٢٧ دولار للبرميل في تموز وذلك تحت وطأة تقارير عن ضعف الطلب وموجة من البيانات الاقتصادية السيئة.وزادت الضغوط على سعر النفط كذلك مع انتعاش الدولار عن مستوياته المنخفضة التي سجلها يوم الاربعاء مما جعل السلع المقومة بالدولار أقل جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

وبعد قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) الاسبوع الماضي بخفض الامدادات بواقع ١,٥ مليون برميل يوميا بدأت تظهر دلائل على أن المنظمة جادة في ذلك.

وأعلنت نيجيريا خفضا بنسبة خمسة بالمئة في صادراتها في الشهرين القادمين بعد أن اتخذت أبوظبي اجراء مماثلا. ولم تبلغ السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم عملاءها بعد بالخفض الجديد.

وقال وزير النفط الفنزويلي رفاييل راميريز أمس الخميس انه يتعين على أوبك خفض انتاجها بمقدار مليون برميل أخرى ربما قبل موعد الاجتماع التالي المقرر في كانون الاول وان تضع حدا أدنى للسعر المستهدف عند ٧٠ أو ٨٠ دولارا للبرميل.

١,٥ مليــون دولار اربــاح بنــوك ذي قــار الحكومية خلال تسعة اشهر

بغداد/المدى

كشف مصدر مالي رسمي في ذي قار، ان بنوك المحافظة الحكومية حققت ارباحا تجاوزت المليون ونصف المليون دولار خلال الارباع الثلاثة الاولى من السنة في ظل اوضاع مصرفية غير مرضية بحسب المصدر.

واضافت (اصوات العراق) الى ذلك تقول ان البنوك الحكومية العاملة في ذي قار حققت ارباحا وصلت الى ١٧٠٠ مليون دينار (١٥٢١٠٠٠ دولار)خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي.ووصف المصدر هذه الارباح بانها "جيدة" في ظل "صعوبات ادارية" تواجه العمل المصرفي بسبب "قرارات وزارة المالية التي لا تساير التطورات التي تشهدها الدول المجاورة في القطاع المصرفي".

واضاف "هنالك بنوك في ذي قار نخجل عند زيارتها وهي غير صالحة لخدمة الجمهور ابدا الا ان الوزارة ترفض حتى ان ترممها مع ان الاصول الثابتة للمصارف الحكومية كبيرة جدا."

وذكر ان لدى بعض البنوك في المحافظة "فروع رئيسية تعمل فيها أجهزة عد نقود تم أخراجها في بقية البلدان من الخدمة قبل تسعينيات القرن الماضي الا ان الوزارة مصرة على عدم تغييرها بحجة انها تفي بالغرض".

بورصة العراق تخسر ٦,٥٪ من مؤشرها العام خلال اسبوع

بغداد/اصوات العراق:

خسرت البورصة العراقية خلال جلسات الاسبوع الحالي، ثلاث نقاط من مؤشرها العام الذي انخفض بنسبة ٦,٥٪، ليصل الى ٤٧,١٢ نقطة بعد ان اغلق على ٥٠,٠٤٥ نقطة الاسبوع الماضي، الامر الذي يرفع حجم الخسارة الى عشر نقاط خلال ثلاثة اسابيع.

وشهدت الجلسات الثلاث التي يعقدها سوق العراق للأوراق المالية ايام الاحد والثلاثاء والخميس من كل اسبوع، حجما للتداول تجاوز ٣,١٩ مليار دينار (٢,٧ مليون دولار)، فيما جرى تداول اكثر من ١,٧٢مليار سهم من خلال تنفيذ ٦١١ عقد تداول.وقاد قطاع المصارف تداولات اثنين من الجلسات جلستين بلا منافس، محققا ٩٠٪ من اجمالي التداولات، فيما وصل قطاع الفنادق الى نسبة٤٥٪ من حجم التداول في جلسة وسط الاسبوع، بدفع من عقد خاص ابرم على فندق فلسطين وصلت قيمته الى ٤٨٠ مليون دينار (٤٠٧ الف دولار).فيما حققت العقود الخاصة الثلاثة التي ابرمت خلال جلسات الاسبوع، حجما للتداول وصل الى ٧٠٢ مليون دينار (٥٩٥ الف دولار)، أي ما نسبته ٢٢٪ من حجم التداول الكلي، وبعدد اسهم وصل الى ١٨٢ مليون سهم، عن طريق عقود نفذت على شركات فندق فلسطين والاصباغ الحديثة ومصرف الاستثمار العراقي. والعقد الخاص، هو أمر خطي يفوض فيه المستثمر وسيطه لشراء او بيع عدد محدد من الاسهم دفعة واحدة،